INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تراجع الديمقراطية في الكويت

في حين أن الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات محمية بموجب الدستور الكويتي، فهي بذات الوقت مقيدة بموجب القانون والممارسة. يُعد تجريم التشهير من دواعي القلق، وكذلك تطبيق أحكام تقييدية وغامضة صيغت على نطاق واسع لاستهداف الأفراد الذين يعبرون عن آراء نقدية، بمن فيهم الصحفيون والمدونون.

تتعرض حرية التعبير بكافة صورها لتراجع عام بفعل العديد من القوانين المتشددة ومن ذلك: قانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وقانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، وقانون رقم 8 لسنة 2016 بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني، وقانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وهذه القوانين هي بمثابة قيود على الحق في التعبير تتجاوز بكثير تلك المسموح بها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه دولة الكويت.

في 2020، استجوبت "إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية" في وزارة الداخلية أو اعتقلت العديد من النشطاء الحقوقيين على الأقل بسبب تعليقاتهم على حساباتهم على تويتر وحكمت محكمة الاستئناف على ناصر الدويلة، النائب السابق، بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها ألفي دينار كويتي (6,500 دولار أمريكي) بتهمة الإساءة إلى دولة الإمارات على حسابه على تويتر في يوليو / تموز 2020.

كما سبق الإشارة إلى أن الحكومة الكويتية قد تبنت طريقة جديدة لمعاقبة بعض النقاد حيث قامت بإلغاء الجنسية لعشرات من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين وبررت ذلك بسبب أنشطتهم المتعلقة بحقوق الإنسان والإصلاح السياسي. لا تسمح عملية الإلغاء للجنسية بأي مجال للاستئناف أو إعادة النظر أمام القضاء. كما يسمح قانون الجنسية، 1959/15، للسلطات بإلغاء جنسية أي كويتي وعائلته، وترحيلهم في ظروف معينة. على سبيل المثال، يمكن للسلطات أن تلغي جنسية الشخص إذا اعتبرت ذلك "في مصلحة الدولة" أو أمنها الخارجي، أو إذا كان لديهم دليل على أن الشخص المعني قد عزز مبادئ التي تقوض صلاحية البلد وفق فهم السلطات وتكييفها القانوني وهي ليست وفق معايير دولية أو قانونية.

خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث لدول الكويت قدمت الدول ما يقارب 302 توصية مهمة لتحسين سجل حقوق الإنسان الكويت، تم قبول (230) توصية، في حين أخذت دولة الكويت علماً بـ (12) توصية، كما حظيت (6) توصيات بدعم جزئي، في حين تم رفض فقط (54) توصية بحجة تعارضها مع أحكام الدستور والشريعة الإسلامية، وبعضاً منها تتعارض مع الهوية الوطنية، وقيم المجتمع وثقافته. أوصت آيسلندا الكويت بتعديل قانون

جرائم تقنية المعلومات وقانون المطبوعات والنشر وقانون الاتصالات لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية بشأن الحق في حرية التعبير. ومع ذلك، لم تؤيد الكويت التوصية، وأصرت على أن القوانين المذكورة لا تتطلب أي تعديل رغم أنها قوانين كارثية هجرت ما يزيد عن ال200 شخص وعائلة للخارج طلباً للجوء السياسي أمام اضطهاد السلطة.

جاء إنشاء الديوان الوطني لحقوق تنفيذا للتوصيات الأممية السابقة، أبرزها ما انتهى اليه أول استعراض دوري شامل لأوضاع حقوق الإنسان عام 2010، الذي وافقت خلاله الكويت على إنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان، تطبيقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 48/134 بشأن المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمعروفة ضمنا بـ«مبادئ باريس» المنظمة لهذا الشأن. وبناء على مبادرة شجاعة من أعضاء في البرلمان الكويتي ولجنة حقوق الإنسان التي كان يترأسها في 2015 رئيس منظمتنا هذه (ICSFT) وقبل أن يتعرض للاضطهاد اللاحق ويُهجر قسراً بعد صدور أحكام ضده بالسجن 73 عاماً. كما تبين أنه ما تم تقديمه خلال الاستعراض الدوري الشامل عام 2020 لم يكن صادر عن جهة مستقلة بل عن جهة حكومية متمثلة بوزارة الخارجية بالتعاون ووزارات أخرى في ذات الحكومة وبالتالي التقرير المقدم في سياق المراجعة الدورية هو تقرير شُوب بعدم المصداقية ولا يمثل المجتمع المدني ويبتعد عن مبادئ باريس تماماً.

من الجدير بالذكر أن رفض دولة الكويت لتلك التوصيات المهمة سيزيد من أعداد سجناء الرأي وطالبي اللجوء وحالات الانتحار بين البدون وخلق جيل كامل يعاني من الفقر والاضطهاد والحرمان بعد ان كانت الكويت بلد الإنسانية والديمقراطية. فكلما زادت القوانين والتشريعات المخالفة للشرعية الدولية ولالتزامات الكويت بما صادقت عليه من بروتوكولات ومعاهدات كلما زادت انتهاكات حقوق الإنسان. فلم يعد من المقبول الاستمرار بالاختباء وراء قوانين وتشريعات تحتمي بها السلطات لمحاربة الشعب.

وجهت حملة "التغريد ليس جريمة" في 25 أكتوبر الماضي 2020 كتاب لرئيس مكتب حقوق الإنسان للاستفسار عن الجهة المسؤولة عن تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان وخطاب مطابق لرئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان ولكن تم تجاهله مما يؤكد رفض دولة الكويت على فك القيود عن حرية التعبير.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد على ضرورة التشديد والمتابعة من خلال آليات وهيئات الأمم المتحدة للواقع الحقوقي لدولة الكويت والتحقيق في الانتهاكات التي تم اخفائها وتزويرها خلال الاستعراض الدوري الشامل. ويطالب المجلس الدولي السلطات التشريعية في الكويت تعديل كافة القوانين والتشريعات التي تقيد حرية الرأي والتعبير بكافة أشكالها والتوقف عن تجريم من يمارس هذا الحق بعقوبات قاسية ومخالفة لالتزامات الكويت الدولية.

كما ويحث المجلس السلطات على وضع حد لقمع المظاهرات السلمية والسماح للمتظاهرين للاجتماع العام بساحة الإرادة واحترام التزامات الكويت بموجب الصكوك الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان والإفراج الفوري عن جميع سجناء الرأي، وإصدار عفو عام عن كل التهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وإعادة النظر في كافة الأحكام الصادرة خلال الفترة من 2010 وحتى تاريخه وإسقاطها وإزالة آثارها القانونية وتعويض المتضررين منها.

ونحث الجهات المعنية في الكويت وديوان حقوق الإنسان على البدء بتنفيذ التوصيات الموجهة إليهم ضمن الاستعراض الدوري الشامل واتخاذ الإجراءات اللازمة وعمل الترتيبات لذلك بالسرعة الممكنة وعدم تجاهل طلبات المنظمات الحقوقية التي تسعى إلى ضمان حقوق الإنسان.

ونذكر أنه سيجري الاستعراض الدوري الشامل القادم للكويت في عام 2025. وحتى ذلك الحين، نأمل أن تكون دولة الكويت مسؤولة عن اعتماد وتنفيذ جميع التوصيات المقبولة وان يتم قبول ما تم رفضه خلال الاستعراض الدوري الثالث.